مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الإمام عبد اللّه بن حمزة وآراؤه في الوجود الالهى وأدلته

ولاء حامد ضرار

أولاً: معرفة الله:

"لو عرف الإنسان كل شئ ولم يعرف الله عز وجل، فكأنه لم يعرف شيئاً، وذلك لأن معرفة الله تعالى أول المعارف وشرط لها، ويذهب الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة إلى أن معرفة الله واجبة، وأنها لا تحصل إلا بالنظر والإستدلال وإن النظر هو أول الواجبات[1] . وقد أثبت ذلك نقلاً وعقلاً على النحو التالي:-

أ – الدليل النقلي :

إستدل الإمام عبدالله بن حمزة (ﷺ) بقول الله تعالى:"﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ ".(سورة المائدة: جزء من آية ٦) فعلل وجود الوضوء بالقيام للصلاة، فكان الوضوء أول ما يجب على من أراد الصلاة، ولا أوجب سبحانه علينا المعرفة .

كما استدل بقول الله تعالى:﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾(سورة الغاشية :جزء من آية ١٧)

فهو سبحانه وتعالى لا يريد بذلك إلا وصولنا إلى معرفته تعالى، إذ لو حصلت بغير نظر لم يجب النظر[2].

ووجه الإستدلال بهذه الآية : أن الله تعالى عقب الأمر لهم بالنظر على أبلغ الوجوه بذكر إطراحهم و الاستخفاف بهم، و الوعيد بعد ذلك لمن تولى منهم .

وهو سبحانه لحكمته لا يأمر نبيه(*) بإطراح أحد إلا أن يترك واجباً ، وكذلك لا يتهدد أحداً بالعقاب على ترك شيء من أنواع الأفعال إلا الواجب، والدليل على أن ذلك أمر: أن

---

(١) الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة : كتاب زبد الأدلة في معرفة الله تعالى، ملحق بالمجموع المنصوري، القسم الثاني ، مجموع رسائل الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، تحقيق، عبد السلام الوجيه، دار الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء – الجمهورية اليمنية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م ، ص٥٤.

(٢) الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة : رسالة (مسائل وردت من القاضي إبراهيم أحمد الحامدي) المجموع المنصوري ، القسم الثانى ، مجموع رسائل لإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة ، مصدر سابق ، ص٢١٥ .

(*) وردت نبيئه، قمنا بحذف الهمزة فأصبحت نبيه .

قول القائل: أفلا يفعل فلان ؟!، ثم يعقبه بإطراحه إن لم يفعل، ثم يتهدده بالعذاب عند التولي، أبلغ من قوله : إفعل، أولا تفعل (**)، وذلك ظاهر لكل عاقل متأمل ." [١]

ب- الدليل العقلي :

قدم الإمام عبدالله بن حمزة الدليل العقلي لإثبات ذلك، متمثلاً في حال أهل الآخرة قائلاً " إن النظر لا يجب عليهم أن يكون الأصل في الثبوت فرع في الاستدلال ."[٢]

كما أعطى دليلاً عقلياً آخراً مستمداً من واقع المعاملات الإنسانية الخاصة بالإيداع والإستيداع، قائلا :" إن الأصل في رد الوديعة الإستيداع والقبول، ثم إذا طالب بها المودع وحبت أمور أخر لم تكن واجبة في القيام، وفتح الباب وإخراج المال حتى لو لم يقم بذلك وقال لا يجب على الآخر، ذمة العقلاء، وهم لا يذمون على الإخلال إلا وهم عندهم واجب."[٣]

فمعرفة الله تعالى أول المعارف وشرط لها، والمعرفة الحقة للأشياء تبدأ بمعرفة الله تعالى، لأنه الموجود الحق، وفي ذلك يقول الإمام الغزالي : " الموجود الحق هو الله كما أن النور الحق هو الله تعالى، فإن كل شيء سواه إذا اعتبر ذاته من حيث فهو عدم محض، وإذا اعتبر من الوجه الذي يسري إليه الوجود من الأول الحق رؤى موجوداً في ذاته لكن من الوجه الذي يلي موجوده ."[٤]

فإذا تبصر الإنسان ذاته من حيث هو عدم محض فقير يحتاج إلى الأول الحق الذى هو أصل الوجود والذى به كل موجود عرف وجود الله تعالى حق معرفة وفى ذلك يقول الإمام عبد الله بن حمزة : " إن أول علوم العقل التي يصح بها الوصول إلى معرفة الله- تعالى- علم الإنسان بنفسه وأحوالها؛ من كونه مشتهياً و نافراً، ومتألماً وظاناً وعالماً بالشيء أو جاهلاً له ،أو قاطعاً أو مجوزاً، ....فهذا هو أول ما يحصل." [٥]

(**) وردت لتفعل قمنا بفصل اللام عن تفعل لتصبح لا تفعل .

(١) الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة ، ج١ ، مصدر سابق ، ص١٠٦ .

(٢) الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة : رسالة (مسائل وردت من القاضي إبراهيم أحمد الحامدي)، المجموع المنصوري ، القسم الثاني ، مصدر سابق ، ص٢١٥ .

(٣) نفس المصدر، ص٢١٦.

(٤) الإمام الغزالي : مشكاة الأنوار ، ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالي ، رقم ٤ ، نشرة دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦م ، ص٥٥

(٥) الإمام عبد الله بن حمزة:شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، ج١، المصدر السابق ص٥٩ – ٦٠.

وهكذا اثبت الإمام عبد الله بن حمزة أن معرفة الله تعالى واجبة وهي أولى المعارف، وأن أول علوم العقل الموصلة إلى معرفة الله تعالى هي معرفة الإنسان بذاته وتحوله من حال إلى حال، كان دليلاً على وجود الله تعالى .

يقول الإمام عبد الله بن حمزة :

" دل على ذات القديم ما صنع و ما أبتدا من خلقه و ما اخترع
من ظاهر الجسم و مكنون البضع عجائبا يعجــزعنها من صُنِـــعْ
من غير تعليم و لا مثال " [1]

استدل الإمام على وجود الله تعالى بما قد فطر وخلق وابتدأ من المخلوقات من الحيوانات والجمادات والأعراض والأجسام، وما اخترع من الأشياء بغير سبب ولا شرط.

واختلاف الأشياء في صورها ومنافعها وأماكنها دلت على وجود مخالف خالف بينهما، وصانعاً مختاراً ومدبراً – سبحانه – دليل واضح لمن نظر بعين البصيرة .

جعل كل شيء منها في جهة منفصلة كما علم في ذلك من المصلحة، ففي كل شيء عليه سبحانه دليل واضح لمن نظر بعين البصيرة .[2]

كما إستدل الإمام عبدالله على وجود الله تعالى (بالعجائب)[*] قائلاً : " و لا أعجــب من حصول هذه الأمور المختلفة في الصورة والمنافع، والأماكن، من نطفة رقيقة مهينــة لو تتبعت أجزاءها لم تر فيها من ذلك شيئاً، ولا تميز لك بعضها من بعض، بل لو اجتمــع الإنس والجن على أن يخرجوا بلطف تدبيرهم من تلك النطفة شعرة أو ينشئوا بشرة مــا قدروا على ذلك، بل لو اجتمعوا على وصل شعرة مقطوعــة أو الزيــادة فــي عرضــها وطولها ما أستطاعوا."[3]﴿ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾(سورة الإسراء: جزء من آيــة ٨٨) ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا سبحانه و تعالى لا نظير له في سلطانه، تعالى عمــا يقول الظالمون علواً كبيراً .

---

(١) الإمام عبد الله بن حمزة : نص أرجوزة الإمام، شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، ص٥٨١ .

(٢) الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، ص٨٧ – ٩٣ .

(*) العجائب : جمع العَجِيبةُ : ما يدعو إلى العَجب ، و العجائب : هي الأحــوال التــي يجــدها الإنسان من نفسه عند حدوث الأمر الجاري بخلاف العادة .

نخبة من العلماء: المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية ، باب العين، مادة(العجيب)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٠٦ ايضاً.

– الإمام عبد الله بن حمزة : المصدر السابق، ص٧٤ .

(٣) الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، ص٩٣.

كما اعتمد الإمام في الاستدلال على وجود الله تعالى بوجود الأرواح في الأجسام قائلاً:

"مركب الأرواح(*) في الأجسام مُجري الرياح منشئ الغمامِ".(١)

حيث ذكر الإمام عبد الله بن حمزة طرفاً من كلام الناس في الروح و العقل وأوضح الإختلاف قائلاً : " فمنهم من نفى أن يقع العلم لأحد من المكلفين بماهية الروح، وتعلقوا بظاهر قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾(سورة الإسراء : آية ٨٥)

ومن الناس من يزعم أن في الإنسان نفوساً وأرواحاً ، وأن النفوس نامية وحسية وشهوانية، وناطقة وغضبية، وأرواح وقوى وجواهر بسيطة لا حجم لها ولا كثافة فيها وكل واحدة لها عمل عندهم فالنامية تنمي النبات والحيوان، والحسية بها تدرك المدركات، والشهوانية بها ترد المرادات، وبها يطلب الغذاء والمؤانسة والمحافظة والناطقة بها تحصل العلوم والمعارف . ولا خلاف بين أهل هذه المقالة، أن الإنسان إذا مات وذوى الشجر تلاشت هذه النفوس، فلا إعادة فيها أصلاً إلا الناطقة فقد وقع بينهم خلاف فيها فمنهم من قال بتلاشيها و منهم من قال تبقى لا في شبح ويستحيل عليها الفناء وهذا القول ينسب إلى قوم من الأوائل وربما قال به قوم من الباطنية(*)

وتقول الباطنية:" إن الذي فينا بعض من كل، فإذا تخلصت الأرواح من الأجسام لحقت العوالم من هذه بعالمها وبقيت بقاء لا انقطاع له فتبقى تحت الفلك في حيرة، وهذا قريب من قول بعض الفلاسفة في النفوس وإن لم يحصلوا ذلك التحصيل والكل عندنا باطل."(٢) ،هكذا أوضح الإمام اختلاف الناس في الروح، وأكد أنه لا فرق عند أهل الشريعة بين

(*) الأرواح : جمع رُّوحُ ، و الروح : هو النفس المتردد في مخارق الحي و به حياة الأجسام ، عند أهل العلم و اللغة و منبعه من القلب ، انظر

- نخبة من العلماء : المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، باب الراء ، مادة الروحُ . مرجع سابق ، ص٢٨١ .

(١) الإمام عبد الله بن حمزة :نص أرجوزة الإمام، شرح الرسالة الناصحة، ص٥٠ .

(*) فرقة من الفرق التي تنتحل الإسلام، وأصول مذاهبهم تعود إلى مذاهب الفلاسفة و منشأ مذهبهم بين مائتين من الهجرة أحدثه عبد الله بن ميمون القداح و سموا الباطنية لدعواهم أن لكل ظاهر باطناً، ويقال لهم الإسماعيلية، والقرامطة والمزدكية، والتعليمية والباطنية اشهر القابهم) انظر فى ذلك

- الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، ص٥١ – ٥٢ .
- الشهرستاني : موسوعة الملل و النحل ، باب الشيعة ، مادة الإسماعيلية ، مؤسسة ناصر الثقافية ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٨١م ، ص٨١ – ٨٥

(٢) الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، ص٥١ – ٥٢.

الروح والنفوس وطريقهم إلى العلم بذلك السمع من الكتاب والسنة قال تعالى﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾: جزء من آية ٩٣) فقد أجمعوا أن المراد بذلك أرواحهم وإن كان لفظ النفس والروح في الشريعة قد وردا على معان كثيرة لا يحتمل هذا المختصر الكلام فيها.

أما من طريق العقل ، فقد ذهب الإمام عبد الله بن حمزة إلى أنه قد تقرر في العقول أن الحي بحياة لا يكون حياً إلا لمعنى يحله وأن ذلك المعنى لا بد له من شروط ولوازم منها ما هو ثابت بمجرى العادة من القديم سبحانه ، و منها : ما يجب حصوله و لا بد منه من جهة العقل."(١)

ومعنى ذلك أن الحياة لا تحدث بشكل عشوائي للكائن الحى بل تسير وفق شروط معينة يقدرها الله تعالى فالحى لا يكون حياً إلا بحلول معنى فيه من جانب الله تعالى وهذا المعنى كما يرى الإمام (رضى) قد يكون ثابت وقد يكون واجب الحصول من جهة العقل.

كما استدل الإمام عبدالله بن حمزة على وجود الله تعالى بدلالة الرياح، وقد ذكر أنواع الرياح ، قائلاً : " والرياح أربع : قبول ودبور وشمال وجنوب، وكل ريح اعترضت بين ريحين فهي نكباء." (٢)

أما بيان دلالة الرياح على الله تعالى ، فذلك لوجوه : منها :-

أولاً : " أنها حركات متداركة توجد و تنعدم في أجسام الهواء فلا بد لها من موجد وذلك لا يكون سوى الله تعالى .

ثانياً : أن الهواء انتقل لأجلها من جهة إلى أخرى والانتقال على القديم محال .

ثالثاً : أنها مختلفة، في جهاتها، وخواصها، وصفاتها ولو كانت قديمة لما جاز عليها الإختلاف، وان لم تكن قديمة فهي محدثة لأن الموجود لا بد له من ذلك، ومحدثها هو محركها في الجهات و الإنشاء هو الإحداث . " (٣)

وهكذا استدل الإمام (عليه السلام) على وجود الله تعالى بما خلق وأبدع من عظيم خلقه تعالى من مخلوقات وأشياء مختلفة في صورها ومنافعها وأماكنها تبعاً لما يراه سبحانه من المصلحة كما وجد الإمام في العجائب (المعجزات) الخارقة للعادة أكبر دليل على وجوده

(١) نفس المصدر ، ص٥٦ – ٥٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص٧٠ .

(٣)الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة، ص٧١ .

سبحانه، كما اتجه بفكره إلى وجود الروح في الأجسام واختلاف أقوال الناس فيها دليلاً أيضاً على وجود الله حيث أن الحي لا يكون حياً إلا لمعنى سجله الله تعالى فيه أي وجود الروح .

كما نظر في الرياح وقبولها ودبورها وشمالها وجنوبها، وحركاتها وانتقالها واختلاف جهاتها وخواصها دليلاً على احتياجها إلى منشأ يحدثها و يوجدها وهو الله تعالى .

ثانياً : أدلة وجود الله تعالى :-

من المسائل الهامة التي شغلت الفكر الفلسفي منذ خلق الإنسان، ومازالت موضع تساؤل كبير نتيجة لأخذ الإنسان بتطور العلم الذى يرتكز على الأدلة العقلية المقبولة لأي زمان ومكان

والإنسان بالفطرة وبصورة طبيعية يعترف بوجود خالقه وموجده، ولذلك سمي دين الإسلام بدين الفطرة، أى أن كل مافيه فطرى وضرورى يعترف به العقل بصورة طبيعية إرتكازية وأن هذا الإعتراف بوجود الخالق شئ مرتكز من قبل الله تعالى فى عقل الإنسان منذ نعومة أظفاره، وها هو فى عصر الذرة حين أن بركسونBergson الفيلسوف الفرنسي الموحد الذي أتعب نفسه فى العلوم الرياضية برهة من الزمن عندما ينظر إلى تلك المعادلات والخوارق فى الذرة يقول: "إن الله موجود فى الذرة يبدعها إبداعاً وينظمها تنظيماً، فبركسون عندما يرى فى الذرة حركات فى غاية الحكمة لاربط لها بالصدفة يذعن أن يداً ربانية موجودة فى الذرة نفسها تعمل فى هذا الترتيب الحكيم "[1]

"كما إن تاريخ البرهنة على وجود الله تعالى يبدأ بعصر الفيلسوف اليونانى أفلاطون، فهو أول من وضع الألوهية كنظرية فلسفية فى بلاد الإغريق، يقول أفلاطون فى محاورة القوانين :"وإنه لمن الأهمية بمكان، أن ندعم حجتنا عن وجود الله وعن الآلهة الطيبة ذات الإحترام العلوى للحق بكل مانستطيع من إقناع"[2]

(١) آية الله الحاج السيد إبراهيم الموسوى الزنجانى النجفي: عقائد الإمامية الأثنى عشرية، جـــ٢، مؤسسة الوفاء بيروت – لبنان،١٩٨٢، ص ١٢-١٣

(٢) أفلاطون: محاورة القوانين، ترجمه من اليونانية إلى الإنجليزية د . تيلور، نقله إلى العربية: محمد حسن ظاظا الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،١٩٨٦، ص٤٥١

ولقد بحث فى مسألة وجود الله ، مفكرى الإسلام فلاسفة ومتكلمين، ولقد أكد الإمام عبد الله بن حمزة على وجود الله تعالى بما خلق وأبدع من عظيم خلقه تعالى بالأدلة العقلية المقنعة، حيث استدل الإمام على وجود الله تعالي بدليلين:

أولهما: دليل حدوث الأجسام والأعراض

وثانيهما: دليل الغائية والعناية الإلهية فى الكون

أما عن الدليل الأول : دليل حدوث الأجسام و الأعراض:

إن قضية حدوث العالم وقدمه من القضايا الهامة التى أحدثت ردود فعل قوية داخل العالم الإسلامى، فالمسلمون يعتبرون الإيمان بحدوث العالم من أسس الإيمان بربهم وأن عليهم أن يؤمنوا بحدوث العالم من قبل قوى عاقلة، فالله هو الخالق لكل شئ والذى لايتم شئ الإ بأمره، ولايدوم الإ بحفظه والذى يعلم كل شئ مهما صغر والذى أخرج العالم من العدم إلى الوجود، وخلق كل شئ بلا واسطة أحد من خلقه والذى له االمثل الأعلى من الصفات التي ينطق بها القرآن الكريم فى كثير من آياته وأهمية تلك المشكلة تعود إلى قيامها على أساس العلاقة بين الله والعالم أو بين الله تعالى كعلة للعالم والعالم كمعلول لله.(١)

فقد عنى أهل الحق بمسألة التدليل على وجود الله تعالى ، و قالوا بحدوث العالم و أن لهذا العالم صانعاً صنعه ، و محدثاً أحدثه ، وموجوداً أوجده من العدم إلى الوجود، لأن حال وجوده و هو شيء موجود موصوف بالحياة و السمع لا يقدر أن يُحدث في ذاته شيئاً ففي حال عدمه و هو ليس شيء أولي و أحرى ألا يوجد نفسه، ولأنه لو كان موجداً لنفسه لم يكن وجوده اليوم بأولى من وجوده غداً، ولا وجوده غداً بأولى من وجوده اليوم ولا كونه أبيض بأولى من كونه أسود ، فدل على أن له مخصصاً يخصصه و موجداً يوجده(٢)، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾ (الروم: آية ٢٢).

(١) ا .د إبراهيم محمد إبراهيم صقر: دراسات فى الفلسفة الإسلامية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، د ت، ص١٠٣

(٢) ابي اسحاق الشيرازي : الإشارة إلى مذهب أهل الحق ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤م ، ص٣٧٤ .

كما عنى المعتزلة في جدلهم مع الزنادقة والملاحدة ، بالبرهنة على وجود الله تعالى أكثر من عناية السلف ، وكان سبيلهم فيها ذلك الدليل الطبيعي التقليدي، الذي عرف في التاريخ القديم، وهو أن العالم حادث ، له أول و له نهاية، كل حادث لا بد له من محدث وقد قسم المعتزله الموجودات قسمة ثلاثية: قديم، ومعدوم، ومحدث بينما قسمهما الأشاعرة قسمة ثنائية: قديم، محدث، والمعدوم عند المعتزلة هو ماله حظ من الوجود وأن الله تعالى خلق الأشياء لا من لاشئ، وإنما من شئ هو المعدوم وهو الممكن الثابت الذى يجوز أن يوجد فليس الخلق ما كان بعد أن لم يكن وإنما ما كان بعد أن كان أى إنتقال الموجود من الشيئية إلى الجسمية، ومن هذا نشأ خلاف بين المعتزلة والأشاعرة حول مفهوم الشئ هل هو الموجود كما ذهب إلى ذلك الأشاعرة، أم هو المعلوم كما ذهب المعتزلة. [1]فالاشعرية لايفرقون بين الوجود والثبوت والشيئية والذات والعين بينما يذهب المعتزلة إلى أن الوجود والثبوت لايترادفان على معنى واحد فالثبوت عندهم أعم من الوجود ، فالأشاعرة جعلوا الثبوت والوجود والعين والذات مترادفان، بينما الثبوت عند المعتزلة أعم من الوجود العينى: فقد دللوا على وجود الله تعالى عن طريق حدوث العالم وإمكانه و إثبات الصانع"[2].

وهكذا حاول كل فريق من الفرق الكلامية المحتلفة اثبات الصانع تعالى بوجهات من النظر المختلفة مدعمة بالأدلة العقلية المقنعة فكان دليل الحدوث هو نقطة الانطلاق نحو التدليل على وجود الله تعالى.

أما عن موقف الإمام عبد الله بن حمزة فقد سُأل (رضى الله عنه): ماالدليل على أن للعالم صانعاً حتى يوجب معرفتة أو لا يوجبها ؟

---

(١) الخياط : الإنتصار و الرد عل ابن الرواندي الملحد ، تحقيق : د.نيبرج ، دار الندوة الإسلامية ، بيروت – لبنان ١٩٨٨م ، ص٤، أيضاً .

– إمام الحرمين الجوينى: الإرشاد إلى قواطع في أصول الاعتقاد، تحقيق: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م،ص ٢١٦–٢٢٢ .ايضاً

– د. صابر أبا زيد: علم الكلام الإسلامى(دراسة نقدية مقارنة)، دار الوفاء ، الإسكندرية، ٢٠١٠،ص ١٨٢.

– د. يحيى هويدى: محاضرات فى الفلسفة الإسلامية، مكتبة النهضة، ١٩٦٦م، ص٩٩–١٠٢

– د. نوران الجزيرى: قراءة فى علم الكلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،١٩٩٢م، ص٤١– ٤٣

(٢) د. جمال المرزوقى: دراسات فى علم الكلام والفلسفة الإسلامية، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى،٢٠٠١م، ص٣٣

فأجاب الإمام ﷺ قائلاً : " لأن هذه الأجسام مُحَدَثَةُ، والمحدث لا بد له من مُحدِث." [١]

و يقول الإمام في الأرجوزة :

" وهي إلى صانعها محتاجة في مقتضى العقل أشد حاجة

إذ صار من حاجتها إخراجه قلب سليم القلب كالزجاجة .[٢]

فالأجسام محتاجة إلى فاعلها وصانعها، ومعنى الحاجة والافتقار واحد في قضية العقل وحكمه، لأن حاجتك إلى من يوجد ذاتك و حياتك وعافيتك وقدرتك أشد من حاجتك إلى من ينفعك في أمر من سائر الأمور لأن حاجتها إليه ليخرجها من العدم إلى الوجود وإذا كانت الحاجة خاصة في عرف المتكلمين في الدواعي الداعية إلى جلب نفع أو دفع ضرر، فهي عامة في أصل اللغة في كل أمر يفتقر في ثبوته إلى أمرٍ آخر .

ومعنى ذلك أن الأفعال محتاجة إلى فاعلها لأجل حدوثها و تلك العلة قائمة في الأجسام والأعراض، فيجب أن تحتاج إلى فاعلها القديم تعالى، وما نشاهده من الترتيب والتراخي يقتضي بأن فاعله مختار .

وقد اعتمد الإمام عبد الله بن حمزة في التدليل على حدوث [*] الأجسام على طريقتين وهما :

<u>الطريقة الأولى :</u> اعتمد الإمام عبد الله بن حمزة فى التدليل على حدوث الأجسام على الطريقة الأولى وهى طريقة التأليف

---

(١) الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة : كتاب زبد الأدلة في معرفة الله ، مصدر سابق ، ص٥٥٤ .

(٢) الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة : نص أرجوزة الإمام، شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة ج ١، مصدر سابق ، ص١٣١ .

(*) يعتبر الكندي أول من قال بأن العالم حادث ، كذلك ذهب الإمام الغزالى – انظر فى ذلك

– الكندي : رسالة الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون و الفساد ، ج١ ، تحقيق : محمد عبد الهادي أبو ريده ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٠م ، ص٢١٥ .

– د . جمال المرزوقي : دراسات في علم الكلام و الفلسفة الإسلامية ، مرجع سابق، ص٥٧ – ٦٦ .

– الغزالى : تهافت الفلاسفة، تحقيق: الأب موريس بويج، المطبعة الكاثولكية، بيروت ، ١٩٦٢م ، ص٤٠ و ما بعدها.

– د.على عيسى عثمان، و د.خيري حماد: الإنسان عند الغزالى، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الجيل، القاهرة١٩٩٤م، ص٣٧.

– الإمام عبد الله بن حمزة :– شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، مصدر سابق، ص٨٨ – ٩٢ .

حيث يقول الإمام : " إن دلالة الجسم على الله ظاهرة وذلك أنا نراه مركباً مؤلفاً وذلك معلوم لكل عاقل متأمل فلا بد له من مركب ومؤلف على ما نعلمه في الشاهد من البناء والكتابة، والعلة في حاجة البناء والكتابة في الشاهد إلى الباني و الكاتب هي الحدوث ..... وقد شاركت الأجسام البناء والكتابة في الحدوث فوجب أن نشاركها في الحاجة إلى المحدث، وذلك المحدث لا يكون إلا الله – تعالى – وهذا استدلال بالشاهد على الغائب لإشراكهما في علة الحكم، فخرج عن كونه إستدلالاً بمجرد الوجدان، ولحق بإستدلال أهل الحقائق:"[1]

وهكذا يرى الإمام عبدالله بن حمزة إن الطريق إلى اثبات المحدث في الغائب هو إثبات المحدث في الشاهد بالطريق الجامعة بينهما و ليس استدلالاً بمجرد الوجدان بل بالإشتراك في علة الإحتياج إلى المحدث و هي حدوث الأفعال ؛ و جملة ذلك أنه يُجمع بين الشاهد و الغائب بطرق أربع :

أحدها : الإشتراك في العلة – وإن كانت من العلل الجارية مجرى الكاشفة .

والثانية : ما يجري مجرى العلة بالإستدلال على أنه سبحانه مريد لوقوع أفعاله على الوجوه المختلفة في الشاهد .

والثالثة : بطريقة الحكم كما يستدل على أنه تعالى قادر لصحة الفعل منه و تعذره على سواه كما في الشاهد .

والرابعة : طريقة الأولى كما نذكره في حسن تكليف الله تعالى لعباده تعويضاً لمنافع دائمة خالصة لا تنال إلا به ؛ لأنه متى حسن منا تحمل المشاق لمنافع مظنونة من التجارب وطلب العلوم والأرباح، فلإن يحسن تعويض الله لنا بالتكليف لمنافع معلومة دائمة خالصة من الشوائب مفعولة على وجه الإجلال والتعظيم أحق وأولى.[2]

أما الدليل على حدوث التأليف، فيقول : " إنا نعلم جواز الإفتراق على كل مجتمع علماً ضرورياً، ويعلم أنه إذا افترق عدم اجتماعه بالدلالة، فلو كان قديماً لما جاز عليه العدم؛ لأن القديم واجب الوجود فلا يفتقر إلى مؤثر من فاعل ولاعلة، وإذا لم يفتقر إلى

(١)الإمام عبد الله بن حمزة :– شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، مصدر سابق، ص٨٨ – ٩٢.
(٢) الإمام عبد الله بن حمزة :– الشافي ، خ٢ ، مصدر سابق ، ص١٠ .

المؤثر كانت صفاته ثابتة لذاته، وذاته مع الأوقات على سواء، فإذا وجبت له صفة في حال وجبت في جميع الأحوال . " [١]

وبذلك ربط الإمام عبد الله بن حمزة صحة حدوث الجسم بصحة حدوث تأليفه؛ لأن القديم لا يخرج عن صفته، فإذا اجتمع في الأزل لو قدر ذلك استحال افتراقه، وإذا افترق استحال اجتماعه، والتأليف تابع للاجتماع .

وقد أثبت الإمام عبدالله بن حمزة " أن الاجتماع و التأليف غير الجسم، لأنه لا بد من أحد الأمرين، أما أن لا يجوز عدم الاجتماع مع وجود الجسم ، وأما أن لا يوجد الجسم مع عدم الاجتماع ، و كلا الأمرين باطل " [٢]

فالجسم محدَث، لأنه الجسم إذا لم يجد وجوده إلا مع وجود المحدث ثبت انه لم يتقدم المحدِث، وإذا لم يتقدم المحدث فهو معه أو بعده، وما بعده المحِدث مَحَدثُ بالضرورة وما كان وجوده مع وجود المحدِث إستحال كونه قديماً.[٣]

إذن كل محَدث لا بد له من محدِث مخالف له ، لاستحالة إحداثها لأنفسها، لأنها لو أحدثت أنفسها كانت لا تخلو:

إما أن تكون أحدثت أنفسها و هي موجودة أو معدومة باطل ان تكون أوجدت أنفسها وهي موجودة، لأن إيجاد الموجود محال لاستحالة وجود غناه و حاجته، من وجه واحد ..... و في حال واحدة و ذلك ظاهر .

وباطل أن تكون أوجدت أنفسها وهي معدومة، لأنا قد علمنا أن إيجاد الفعل يستحيل من عادم القدرة مع وجود ذاته وحياته بأن يكون عدم الذات أبلغ في استحالة وجود منه أولى وأحرى . [٤]

وهكذا اثبت الإمام عبد الله بن حمزة أن الجسم محدَث واستحال كونه قديماً، لأنه يفتقر ويحتاج إلى من يوجده أو يحدثه، فهو عاجز على أن يوجد نفسه سواء بالوجود أو العدم، لأنه عادم القدرة مع وجود ذاته .

---

(١) الإمام عبد الله بن حمزة :- شرح الرسالة الناصحة ، مصدر سابق ، ص٨٩ .
(٢)الإمام عبد الله بن حمزة :- شرح الرسالة الناصحة ، نفس المصدر، نفس الصفحة.
(٣)الإمام عبد الله بن حمزة :- شرح الرسالة الناصحة ، مصدر سابق، ص٩١ .
(٤) نفس المصدر ، نفس الصفحة.

الطريقة الثانية :

أما عن الطريقة الثانية فقد أثبت الإمام عبدالله حدوث الأجسام عن طريق الإنتقال حيث أكد جواز الإنتقال على الأجسام بالمشاهدة، والإنتقال على القديم محال، وإذا بطل قِدَمُها ثبت حدثها، وكان لابد لها من محدِث فجواز الإنتقال عليها يعلم ضرورة .

ويقول الإمام عبدالله بن حمزة: " الإنتقال على القديم محال فلأن حقيقة القديم الموجود الذي لا أول لوجوده، ولا يعقل وجوده – أعني الجسم – إلا في جهة، والعلم بذلك يعلم بالضرورة وإذا وجد في جهة كان وجودة فيها لذاته لإستحالة وجود القديم لمؤثر من فاعل أو علة، لأنه كان لابد من تقدمها عليه ليصح كون الفاعل فاعلاً له والعلة علة فيه، وإذا كان فيها لذاته إستحال إنتقاله عنها، لأن ذاتة علة كونها فيها وبقاء المعلول واجب لبقاء العلة؛ لإستحالة وجود العلة بدون معلول، وأما إذا بطل قدمه وجب حدوثه فذلك ظاهر." (١)

هكذا ميز الإمام (رضى) بين ذات القديم تعالى وبين الأجسام من زاوية الانتقال، وأكد أن الانتقال محال على القديم تعالى، ولكنه جائز وثابت على الأجسام، وذلك واضح بالمشاهدة الفعلية للأجسام كما أن وجود الله تعالى فى جهة ما هو وجود لذاته، أما الأجسام فوجودها فى جهة ما لاحتياجها لمؤثر من فاعل أو علة التى هى ذاته تعالى، لكونها سبب وعلة لبقاء الأجسام.

كما اعتمد الأشاعرة بشكل كبير على حدوث الأجسام للبرهنة على وجود الله تعالى ويقوم هذا الدليل على أربع دعاوي :-

أ- اثبات الأعراض :- يستدل الجويني على ثبوت الاعراض بأن المتحرك يختص بجهة، مما يدل على وجود مقتضى لذلك التخصيص ، فالجوهر إذا تحرك بعد سكونه فإنه يتوجه لجهة مخصوصة، و هو التخصيص .

ب- اثبات حدوثها :- والدليل على حدوثها بطلان الحركة عند مجئ السكون لأنها لو لم تبطل عند مجئ السكون لكانا موجودين في الجسم معاً، وهذا باطل .

ج- الأجسام لا تنفك عن الاعراض الحادثة : وهو ثابت ، لأن الأجسام لا تخلو من الكون والحركة والسكون .

د- كل ما لا يخلو من الحوادث ، و هو لا يسبقها ، فهو إذاً حادث.(٢)

---

(١) الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة ، ج١ ، ص٩٢ .

(٢) إمام الحرمين الجوينى: الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الإعتقاد، مرجع سابق، ٢١٦-٢٢٢ أيضاً – د. نوران الجزيرى: قرأة فى علم ا لكلام، مرجع سابق، ص٤١-٤٣.

كذلك أثبت فلاسفة الإسلام كالفارابي وابن سينا، وغيرهما أن للعالم صانعاً مبدعاً وهو واجب الوجود(*) بذاته، والعالم ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بالواجب بذاته غير محدث حدوثاً يسبقه عدم بل معنى حدوثه، وجوبه به وصدوره عنه وإحتياجه إليه فهو دائم الوجود لم يزل ولايزال، فالبارى تعالى أوجب بذاته عقلاً وهو جوهر مجرد قائم بذاته مجرد عن المادة وبتوسط ذلك أوجب عقلاً آخر ونفساً وجرماً سماوياً وبتوسطهما وجدت العناصر والمركبات وليس يجوز أن يصدر عن الواحد إلا واحد ومعنى الصدور عنه وجوبه به ولا يتصور مُوجب بغير موجب فالعالم سرمدى وحركات الأفلاك سرمدية لا أول لها تنتهى إليه فلا تكون حركة إلا وحركة قبلها فهى لا تتناهى مدة وعدة واتفقوا على وجود علل ومعلولات لاتتناهى واتفقوا أيضاً على إستحالة وجود أجسام لاتنتهى بالفعل والضابط لمذهبهم فيها يتناهى وما لايتناهى أن كل عدد فرضت آحاد موجودة معاً وله ترتيب وضعي أو فرضت آحاده متعاقبة في الوجود، وله ترتيب طبيعي فإن وجود ما لانهاية له فيه مستحيل.(١)

وقد أبطل الإمام عبد الله ما ذهب إليه الفلاسفة في الجسم من أن أجزاءه غير منحصرة وأنه لا يتجزأ إلى مالا نهاية له، وغرضهم بذلك التوصل إلى قدمه قائلاً : " والذي يدل على بطلان ما ذهبوا إليه أن الجسم قد أتى عليه الوجود ، و إيجاد ما لا نهاية له محال لأنه لا يخلو : إما أن يمكن عليه الزيادة أو لا يمكن ، فإن أمكن الزيادة عليه فله نهاية بالإضطرار، وإن لم يمكن عليه الزيادة أدى إلى عجز الباري – تعالى – وخروجه عن صفة ذاته، وذلك باطل."(٢)

(*) عرف البيجوري (فى شرحه على الجوهرة) معنى واجب الوجود، قائلاً: " ومعنى كونه تعالى واجب الوجود أنه لايجوز عليه العدم، فلا يقبل العدم لا أزلاً ولا أبداً، والوجود صفة نفسية وإنما نسبته للنفس أى الذات، لأنه لا تتعقل الإ بها، فلا تتعقل نفس الإ بوجودها، والمراد بالصفة النفسية صفة ثبوتية، يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها" انظر فى ذلك

– الإمام إبراهيم البيجورى : المختار من شرح البيجوري علي الجوهرة، المسمي(تحفة المريد علي جوهرة التوحيد) الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمة، مصر،١٩٧١م، ص ٦٥–٦٧

(١) الشهرستانى: نهاية الإقدام فى علم الكلام، القاعدة الأولى فى حدث العالم وبيان استحالة حوادث لا أول لها واستحالة وجود أجسام لاتتناهى مكاناً، تحقيق: أحمد فريد المزيدى، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان–الطبعة الأولى،٢٠٠٤،ص٩٧.

(٢) الإمام عبد الله بن حمزة: المصدر السابق،ص٩٢

مما سبق يتضح أن الاختلاف بين الإمام عبدالله بن حمزة والفلاسفة فى مسألة تناهى الجسم حيث يبطل الإمام ما ذهب إليه الفلاسفة فى الجسم من أن أجزاءه غير منحصرة وأنه لا يتجزأ إلى ما لانهاية له، واستحالة وجود أجسام لا تنتهى بالفعل، وذلك ترتيب طبيعى لأن وجود ما لا نهاية له فيه مستحيل، أما الإمام عبدالله فقد ذهب إلى أنه بالنظر إلى أحوال الجسم إذا أمكن الزيادة عليه فله نهاية بالاضطرار، وإن لم يمكن عليه الزيادة فقد أثبت ذلك عجز الله وخروجه عن صفة ذاته وذلك محال على الله تعالى.

وهكذا استدل الإمام عبد الله بن حمزة بالجسم وأحوله على الصانع تعالى قائلاً: فالعالم محَدَث لما فيه من دلالة الحدوث وهي مقارنته للأحوال في كل حال ولا بد له من محدث لمشاركته لأفعالنا في علة الحاجة إلى المحدث، وهي الحدوث خلافاً للدهرية(*)."(١)

كذلك أبطل الإمام عبدالله بن حمزة القول بالعلة الموجبة كما تقوله الفلاسفة ومن طابقهم على ذلك، لأن الأوائل منهم زعموا أن الباري – تعالى – بلسان الشريعة علة موجبة للعقل الأول ، و أن العقل الأول أوجب النفس، وأن النفس أوجبت الهيولي و الصورة و الهيولي و الصورة أوجبت الأجسام كلها، فلما اختلفت الأجسام و الموجب غير مختلف الاختلاف اللغوي ، و هم لا يرجعون إلى فاعل مختار ، فقد اثبتوا قوة و طبيعة. ونفساً وإحالة ونفى الحكيم المختار – سبحانه – . و قالوا: " لا بد من اعتدال المزاج و هو المؤثر في ذلك " وقال أصحاب الكواكب منهم: " المؤثر في ذلك الكواكب، واعتدال المزاج شرط و منهم من قال : " المؤثر في ذلك النفس الكلي أو جزء منه ، على حسب اختلافهم في فروعهم و قد أجاب الإمام عبد الله بن حمزة على الجميع قائلاً:

(*) الدهرية :– وهم القائلين بقدم العالم في الأزل وهذا يعني تعطيل الصانع عن الصنع، وقد رد عليهم الإمام الشهرستاني قائلاً : " بإن الإيجاد قد تحقق حيث تصور الإيجاد و حيث ما لم يتصور لم يكن تعطيلاً، وكما أن التعطيل ممتنع كذلك التعليل ممتنع وانتم عللتم وجود العالم بوجوده وسميتم معبودكم علة ومبدئاً وموجباً ، وذلك يؤدي إلى أمرين محالين أحدهما بثبوت المناسبة بين العلة و المعلول، والثاني أن العلة توجب معلولها لذاتها والقصد الأول وجود العالم من لوازم وجوده بالقصد الأول فإن العالي لا يريد أمراً لأجل الأسفل، فبطل ايضاً التعليل، وهذا من الإلزامات المفحمة التي لا جواب عنها ، انظر

– الإمام أبي الفتح الشهرستاني :– نهاية الإقدام في عِلم الكلام، مرجع سابق ، ص٧٦ .

– أبي الحسين بن الخياط المعتزلي:الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، مرجع سابق، ص٦٧ : ٦٨.

(١) د . عبد الغني محمود عبد العاطي :– تاريخ الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص١٣١ .

"إذا كان الموجب الأول و هو لا يختص في الإيجاب إلا بأمر واحد ، فما العلة في حصول أكثر من واحد في الثاني والثالث والرابع، وما العلة في إيجابه مختلف([1]).

الإيجاب والموجب والأول غير مختلف، بل متضاد الموجب والإيجاب، والعلل الأولى عندهم غير متضادة، ولأن الضد لا يولد ضده بالدلالة و البديهة، لأنه إلى نفيه أقرب منه إلى إيجابه، ولأن الموجب لا يختص بوقت دون وقت؛ لأن الأوقات معه على سواء ونحن نرى الصنع المتقن يحصل شيئاً بعد شيء وحالاً بعد حال والاستقصاءات موجودة والعلل الأولى موجودة، وهي لا تفتقر في تأثيرها إلى أمر سوى الوجود، لأنها لو وجدت ولا أثر لها لم ينفصل وجودها عن عدمها وذلك محال فما أدى إليه يجب أن يكون محالاً والفاعل المختار بخلاف ذلك، لأنه قد يوجد وهو غير مختار للفعل لضرب من الصلاح فلا يفعل مع صحة وقوع الفعل منه، يفعل المختلف والمتماثل والمتضاد لما يعلم من المصلحة"[2]

فالمحدث موجود على سبيل الجواز، إذ لو كان موجوداً على سبيل الوجوب لم يكن لوجوب الوجود في حال أولى مما تقدمها من الأحوال ولقد اختلف المتكلمين في الأحوال نفياً و إثباتاً ، بعد أن أحدث أبو هاشم بن الجبائي رأيه فيها، وما كانت المسألة مذكورة قبله أصلاً فأثبتها أبو هاشم و نفاها أبو الجبائي، وأثبتها القاضي أبو بكر الباقلاني بعد ترديد الرأي فيها، ونفاها صاحب مذهبه الشيخ أبو الحسن الأشعري و أصحابه ، و كان إمام الحرمين من المثبتين في الأول والنافين في الآخر ، أما بيان الحال ، كما يرى الإمام الشهرستاني : " إنه ليس للحال حد حقيقي " يذكر حتى نعرفها بحدها و حقيقتها على وجه يشمل جميع الأحوال ، وقد أوضح الشهرستاني خطأ المثبتين للحال من أنهم قالوا :" الحال لا يوصف بالوجود ولا بالعدم و الوجود عندهم حال ، فكيف يصح أن يقال الوجود لا يوصف بالوجود وهل هو إلا تناقض في اللفظ و المعنى وما لا يوصف بالوجود و العدم كيف يجوز أن يعم أصنافاً وأعياناً، لأن العموم والشمول يستدعي أولاً وجوداً محققاً و ثبوتاً كاملاً حتى يشمل ويعم أو يعين و يخص وأيضاً منهم أثبتوا العلة و المعلول ثم قالوا العلة توجب المعلول وما ليس بموجود كيف

(١) الإمام عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة،مصدر سابق ص ٦٦-٦٧.

(٢) الإمام عبد الله بن حمزة شرح الرسالة الناصحة، مصدر سابق ص ٦٧-٦٨.

يصير موجباً، وموجباً فالعملية عندهم حال و العالمية عندهم أيضاً حال ، فالموجب حال والحال لا يوجب الحال، لأن ما لا يتصف بالوجود الحقيقي لا يتصف بكونه موجباً . ثم ان كل ما أثبتوه في الوجود هو حال عندهم فأرونا موجوداً في الشاهد و الغائب هو ليس بحال لا يوصف بالوجود و العدم، فإن الوجود الذي هو الأعم الشامل للقديم والحادث عندكم حال و الجوهرية والتحيز وقبول العرض كلها أحوال ، فليس على مقتضى مذهبكم شيء ما في الوجود هو ليس بحال، وإن أثبتم شيئاً وقلتم هو ليس بحال فذلك الشيء يشتمل على عموم وخصوص الأخص والأعم عندهم حال فإذا لا شيء إلا لا شيء ولا وجود إلا لا وجود وهذا من أمحل ما يتصور(١)، ويقول الإمام عبد الله بن حمزة : " وذلك يوجب وجوده أزلاً وأبداً وقد ثبت حدوثه وإذا كان موجوداً على سبيل الجواز لم يكن بد من مؤثر أوجب خروجه إلى الوجوب من الجواز ؛ لأنه كان جائزاً في الأصل ثم وجب فلابد من مؤثر أوجب خروجه من الجواز إلى الوجوب ، إذ لو لم يكن ثم مؤثر لبقي على الجواز و العدم الأصلي ، فلما وجد علمنا المؤثر لا محالة ، و ذلك المؤثر لا يكون إلا فاعلاً مختاراً . (٢)

يبدو هنا تأثر الإمام عبد الله بن حمزة بالفيلسوف اليوناني أرسطو (٣٣٢ ق.م) (Aristatles) في اثبات واجب الوجود الذي هو المحرك (motor) الأول قائلاً في كتاب (أثولوجيا) من حرف اللام :" إنا وجدنا المتحركات على اختلاف جهاتها وأوضاعها ، ولا بد لكل متحرك من محرك، فإما أن يكون المحرك متحركاً فيتسلسل القول فيه و لا يتحصل ، و إلا فيستند إلى محرك غير متحرك، و لا يجوز أن يكون فيه معنى بالقوة فإنه يحتاج إلى شيء آخر يخرجه من القوة إلى الفعل ؛ إذ هو لا يتحرك من ذاته من القوة إلى الفعل ، فالفعل إذن أقدم من القوة، و ما بالفعل أقدم على ما بالقوة، وكل جائز وجوده ففي طبيعته معنى ما بالقوة ، و هو الإمكان و الجواز فيحتاج إلى واجب به يجب ، و كذلك كل متحرك فيحتاج إلى محرك ، فواجب الوجود بذاته ذات وجودها غير مستفاد من وجود غيره ، و كل موجود فوجوده مستفاد عنه بالفعل و

(١) أبى الفتح الشهرستاني : نهاية الإقدام في علم الكلام ، مرجع سابق ، ص٧٩ : ٨٨

(٢) الإمام عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة ، مصدر سابق ، ص١٣٣ .

جائز الوجود له في نفسه و ذاته الإمكان و ذلك إذا أخذته بلا شرط ، و إذا أخذته بشرط علته فله الوجوب ، و إذا أخذته بشرط لا عليه فله الامتناع"[١]

كما يرى الإمام عبد الله بن حمزة أن خروجه من العدم إلى الوجود لو كان لعلة كانت تلك العلة لا تخلو :" إما أن تكون موجودة أو معدومة باطل أن تكون هذه الحوادث حدثت لعلة معدومة، لأن العدم لا أول له فكان يجب قدمها وقد ثبت حدوثها."[٢]

وباطل أن تكون لعلة موجودة لأنها كانت لا تخلو إما أن تكون قديمة أو محدثة .

فإن كانت العلة قديمة وجب قدم الحوادث لقدم علتها واستحالة تراخي المعلول عن العلة وقد ثبت حدوثها . وباطل أن تكون هذه الحوادث لعلة محدثة، لأن الكلام كان ينتقل إليها فيقال: لماذا حدثت فإن كان لعلة قديمة لزم ما قدمنا أولاً وقد ثبت بطلانه، وإن كان لعلة محدثه أيضاً أدّى إلى التسلسل، ووقوف حدوث الحوادث التي قد صح حدوثها على حدوث مالا نهاية له وذلك محال؛ فلم يبق إلا القول بحاجتها إلى مؤثر هو فاعل مختار يوجدها قدراً بعد قدر حالاً بعد حال على مقدار ما يعلم من المصلحة، وليس إلا الله (سبحانه وتعالى)."[٣](*)

وهكذا أبطل الإمام عبدالله بن حمزة تأثير العلة الموجبة في الحدوث (قديمة كانت أو محدثه)، واثبت القول بحاجة الحوادث أو الموجودات إلى مؤثر هو الفاعل المختار

---

(١) د. أميرة حلمي مطر : الفلسفة عند اليونان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، ١٩٨٦ م ، الطبقة الثانية ، ص٢٠٠ أيضاً.

- أبي الفتح الشهرستاني : موسوعة الملل و النحل ، باب متأخرو اليونان ، مادة رأي أرسطو طاليس بن نيقوماخوس (المسألة الأولى) ، ص ١٨٠.

(٢) الإمام عبد الله بن حمزة: شرح الرسالة الناصحة، مصدر سابق، ص ١٣٤ .

(٣) الإمام عبد الله بن حمزة: شرح الرسالة الناصحة،مصدر سابق:ص١٣٤ .

(*) يقول نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ) في كتاب (تجريد العقائد) : " إن القدرة على الشيء بمعنى صحة الفعل والترك محال، لأنها تقتضي إمكان صدور الأثر عن المؤثر، لكن صدور الأثر عن المؤثر، إما واجب أو ممتنع لا يخلو عن إحداهما قط، لان المؤثر إن استجمع شرائط التأثير وجب صدور الأثر لامتناع تخلف الأثر عن المؤثر التام ..... وإن القدرة على الأثر بمعنى التمكن على فعله وتركه، إما حال وجود الأثر ومن ثم يجب وجوده فلا يتمكن من الفعل، ويمكن اجتماع القدرة على المستقبل مع العدم في الحال يعني نختار أنها حال عدم الأثر لكنها عبارة عن التمكن من الفعل في ثاني الحال فلا ينافيه العدم في الحال بل يجتمع معه . انظر

- د . صابر عبده أبا زيد : من التراث الإسلامي (شرح القوشيجي على تجريد العقائد للطوسي) (مبحث الإلهيات) تقديم أ.د عبد الفتاح فؤاد، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٢ م، ص٥١ : ٥٣ .

وهنا يبدو تأثر الإمام بالفلسفة اليونانية وخاصة عند أفلاطون وأرسطو في قولهما بالإبداع والمبدع والإرادة، حيث قالا: " إن صورة الإرادة وصورة الفعل قائمتان، وهما أبسط من صورة المراد، كالقاطع للشيء هو المؤثر، وأثره في الشيء والمقطوع هو المؤثر فيه القابل للأثر فالأثر ليس هو المؤثر ولا المؤثر فيه إلا انعكس حتى يكون المؤثر هو الأثر والمؤثر فيه هو الأثر وهو محال، فصورة المبدع فاعلة، وصورة المبدَع مفعولة وصورة الإبداع متوسطة بين الفاعل والمفعول، فللفعل صورة وأثر فصورته من جهة المبدع وأثر من جهة المبدَع، والصورة من جهة المبدِع في حق الباري تعالى ليست زائدة على ذاته حتى يقال صورة إرادة،وصورة باري مفترقان، بل هي حقيقة واحدة." (١)

أما قول الإمام عبدالله بن حمزة (عليه السلام) أن الله تعالى هو الفاعل المختار الذي يوجد الحوادث قدراً بعد قدر، حالاً بعد حال، على ما يراه من المصلحة يكون قد اعتمد في إثباته لوجود الله تعالى على دليل آخر إلى جانب دليل حدوث العالم، لم يذكره بالفعل ولكنه واضح من سياق كلامه وهو دليل الغائية والعناية الإلهية في الكون، وهي فكرة نجد بعض جوانبها عند الفيلسوف اليوناني أفلاطون، حيث يقرر : " إن ما يتراءى لنا في السماء من نظم الأفلاك، والكواكب الرتيبة المعقدة يكفي للتدليل على أنها يجب أن تكون صادرة عن عقل إلهي ويؤكد أن الحكماء يتفقون على أن العقل هو « ملك » هذا الكون وأنه سيد هذه الأرض، فهو علة وجود عناصر الموجودات الرئيسية، وهو الصانع المنظم لكل شيء الذي يرتب السنوات والفصول والشهور، فهو إذن جدير بأن يسمى بالعقل والحكمة وإلى جوار هذا العقل توجد نفس كلية " (٢)

فمهمة الإله الصانع عند أفلاطون :"إنه صنع الكون، وصنع له نفسا كونية تدبره فليس مهمة الصانع قاصرة عند حد خلق المادة من العدم وإنما تقتصر على مجرد تنظيم المادة الأولية غير المشكلة، فقد كان دافع الإله الصانع في تنظيمه لهذه المادة الأولية هو طبيعته وميله إلى الخير، فلأنه خيراً، فأراد أن يبدل الفوضى بالنظام ." (٣)

---

(١) الشهرستاني : موسوعة الملل والنحل، باب الحكماء السبعة، مادة (اختلاف الأوائل في الإبداع، والمبدع والإرادة) ص ١٦٧ : ١٦٨ .

(٢) د . محمد علي أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي ، (الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون)، ج١ ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥ م، ص٢٠٥

(٣) د . أميرة حلمي مطر : الفلسفة عند اليونان ، مرجع سابق، ص٢٠٠ .

كما أعتمد فلاسفة الإسلام، على فكرة الغائية، والعناية الإلهية في إثبات وجود الله فالكندي يؤكد في كثير من رسائله، على القول بعظم القدرة الإلهية، وسعة الحكمة وفيض الجود، وكمال العناية بكل شيء، وجعل بعض الأشياء أسباباً وعللاً للبعض الآخر، كما يركز على القول بالغائية، ويربط بينها وبين العناية الإلهية، ويصعد منها إلى وجود الله.(١)

وفي ذلك يقول الكندي " إن في نظم العالم وترتيبه وفعل بعضه من بعض، وانقياد بعضه لبعض، وتسخير بعضه لبعض وإتقان هيئته على الأمر الأصلح، في كون كل كائن وفساد كل فاسد، وثبات كل ثابت، وزوال كل زائل لأعظم دلالة على أتقن تدبير ومع كل تدبير مدبر، وعلى أحكم حكمة، مع كل حكمة حكيم، لأن هذه جميعاً من المضاف." (٢)

وهكذا يرى الكندي، أن النظام المتقن لهذا العالم يجعل العالم كله كائناً واحداً، منسجم التركيب، وهذا دليل على وجود الله تعالى، وقدرته، وحكمته وسائر صفات كماله.

ومن هنا نجد الإمام عبدالله بن حمزة اثبت وجود الله تعالى بالاعتماد على دليل الحدوث ودليل الغائية والعناية الإلهية الذي قصد به المصلحة في الخلق أما عن المصلحة، فهي فكرة نجد صداها عند إبراهيم النظام(*) المعتزلى، حيث قال: " إن الله تعالى لم يفعل فعلاً إلا وهو قادر على تركه وفعل غيره بدلاً منه إلا أن ذلك الفعل وتركه صلاح لخلقه ونفع لهم."(٣)

وقد فرق بين المطبوع المضطر وبين ما يصف الله به، قائلاً:" إن المطبوع غير قادر على ما فعله ولا على تركه ولا مختار ولا مؤثر له على غيره، ولا يكون منه في الأفعال إلا جنس واحد كالنار التي لا يكون منها إلا التسخين والثلج الذي لا يكون منه

---

(١) د . إبراهيم محمد رشاد : الأبعاد الميتافيزيقية في فكرة الزمان عند الكندي و الجويني و الغزالي، رسالة ماجستير جامعة جنوب الوادي بقنا، ١٩٩٧ م، ص١٨٠ – ١٨١ .

(٢) الكندي : رسالة في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد، ج١ ، تحقيق : محمد عبد الهادي أبو ريدة الطبعة الأولى، ١٩٥٠ م، ص١٥ .

(*) هو أبو اسحاق إبراهيم النظام، أحد مشاهير معتزلة البصرة له كتاب في التوحيد والعالم، وله قول في المصلحة وتعلق العلم والقدرة الإلهية بها وفيه نفى قدرة الله على الظلم . انظر

– أبي الحسين الخياط المعتزلى :– الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، مرجع سابق، ص ٩٧ .

(٣) أبي الحسين الخياط المعتزلى، الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد، ص٩٧ .

إلا التبريد والقديم عنده قادر على فعله وعلى تركه مختار له .... كالحر والبرد والسواد والبياض واليبس والبلّة،وهذه كلها علامة بأن خلق الخلق صلاح لهم." [١]

فالمصلحة إذن لا تختلف كثيراً عن الغائية والعناية الإلهية فكلاهما في النهاية يهدف إلى تدبير وتنظيم العالم ومصلحة المخلوقات لما فيه إسعادهم.

ويقول الإمام عبدالله بن حمزة:" والمتقرر من مذهبنا ومذاهب آبائنا بل من دين كافة أهل الإسلام أن العالم لو خلا من تدبيره تعالى طرفة عين لفسد وتغير وانهار وتكور وبعد ذلك فلو جوزنا وجود كراع نملة، أو أقل جزء، وورقة بقلة، صنعاً لغير الله سبحانه لأشركنا معه غيره ، ولجوزنا وجود الأجسام من غير القديم القادر لذاته، وذلك كفر فليس من نبات على سطح الأرض إلا ونحن نستنفع به أو يستنفع به شيء من الحيوان وأخبرنا سبحانه بأنه تولى صنعه ولم يكل ذلك إلى غيره[٢].

وقال تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴾.(سورة عبس : آية ٢٤ – ٣٢)

بعد الإنتهاء من دراسة آراء الإمام عبدالله حمزة الكلامية، ممثلة فى معرفة الله تعالى وأدلة وجوده، تبين للباحثة قدرة الإمام عبدالله بن حمزة على إثبات وجود الله تعالى، بالنظر والاستدلال وتأكيده على أن معرفة الله واجبة وقد أعتمد الإمام فى ذلك على الأدلة النقلية والعقلية بالنظر فى خلق الله تعالى وما أبدع من عظيم صنعه بالشواهد الواقعية الفعلية التى يعجز أى إنسان على إنكارها. وقد استطاع أن يقنع بل ويقحم عدد كبير من الفرق الكلامية الضالة والملحدة بآرائه الخاصة بالتوحيد فتغير مذهبهم وإتجاههم.

كما أهتم الإمام بالبرهنة على وجود الله تعالى بدليلى الحدوث والغائية والعناية الإلهية فى الكون وذلك بدعم مذهبه ووجهة نظره.

وقد ظهر تأثير الإمام فى بعض الآراء بالفلسفة اليونانية وقد أوضحت الباحثة ذلك.

---

(١) نفس المرجع ، نفس الصفحة

(٢) الإمام عبد الله بن حمزة : العقيدة النبوية ، ضمن مخطوط رقم ٣٨٢٨– or بالمتحف البريطاني ، نص للإمام بكتاب د . عبد الغني محمود عبد العاطي : تاريخ الجزيرة العربية (الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية و المطرفية) دراسة و نصوص ، مرجع سابق ، ص١٣٦ .